التأصيل النظري للبطالة وآليات الحد من تفاقمها في الجزائر

Theoretical rooting of unemployment and mechanisms to reduce its aggravation in Algeria

حورية بن حمزة [1]، فاطمة غاي [2*]

houria ben hamza[1] ,fatma ghai[2]

[1]كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف(الجزائر)،

houriabenhamza@yahoo.fr

[2] كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2 (الجزائر)،

fatmaghai1992@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/30 تاريخ القبول: 2020/11/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يستمد موضوع البطالة أهميته من خلال أثاره المختلفة على جميع الميادين، متعديّا الطابع الاقتصادي للموضوع إلى الجانب النفسي والثقافي وحتّى البعد الزمني، هذا ما أفرز حتميّة الاهتمام بموضوع البطالة من طرف الأكاديميين والباحثين وكذا المجتمع المدني والدولي، والجزائر واحدة منها لم تعرف البطالة حينها ولو نسبيّا، أصبحت الآن تعرف معدلات بطالة مرتفعة نتيجة التحول الفجائي إلى النظام الرأسمالي وما أسفره من خصخصة للمؤسسات الاقتصادية العموميّة، وما نتج عنه من فقد للوظائف كليّا أو جزئيّا.

ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم التطرق إلى تحديد التأصيل النظري للبطالة وأهم أنواعها، وعوامل انتشارها، وآليات الحد من تفاقمها.

الكلمات المفتاحية: *البطالة، الطابع الاقتصادي، المجتمع المدني، خصخصة المؤسسات.*

Abstract:

Theoretical rooting for unemployment and mechanisms to reduce its aggravation.

The issue of unemployment derives its importance through its different effects on all fields, going beyond the economic nature of the subject to the psychological and cultural aspect and even the time dimension, this is what resulted in the inevitability of interest in the topic of unemployment by academics and researchers as well as civil and international society, and Algeria is one of which did not know unemployment at that time, even relatively. Now high unemployment rates are known as a result of the sudden shift to the capitalist system and the resultant privatization of public economic institutions, and the resulting total or partial loss of jobs.

*المؤلف المرسل: فاطمة غاي، الإيميل: **fatmaghai1992@gmail.com**

Through this intervention, it will be addressed to determine the theoretical origin of unemployment and its most important types, the reasons for its spread, and mechanisms to limit its exacerbation.

key words:
Unemployment, economic character, civil society, enterprise privatization.

Résumé:

Enracinement théorique du chômage et mécanismes pour réduire son aggravation.

La question du chômage tire son importance de ses différents effets sur tous les domaines, allant au-delà de la nature économique du sujet jusqu'à l'aspect psychologique et culturel et même la dimension temporelle, c'est ce qui a entraîné l'inévitabilité de l'intérêt pour le thème du chômage par les universitaires et chercheurs ainsi que la société civile et internationale, et l'Algérie est une de celles qui ne connaissaient pas le chômage à cette époque, même relativement. Aujourd'hui, des taux de chômage élevés sont connus en raison de la transition soudaine vers le système capitaliste et de la privatisation des institutions économiques publiques qui en résulte et de la perte totale ou partielle d'emplois qui en résulte.

A travers cette intervention, il sera abordé pour déterminer l'origine théorique du chômage et ses types les plus importants, les raisons de sa propagation, et les mécanismes pour limiter son exacerbation.

mots clés:
Chômage, caractère économique, société civile, privatisation des entreprises

1. مقدمة:

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات السياسيّة التّي تواجه معظم دول العالم باختلاف المستويات في تقدمها وأنظمتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة السياسيّة، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالميّة التّي توجد في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

حيث يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما و الساحة العربية خصوصا. لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا و تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

ومن خلال هذا الطرح يمكن طرح التساؤلات التالية: " ما المقصود بالبطالة؟ وما هي أنواعها وما هي العوامل المساعدة على انتشارها ؟ وما هي أهم الآليات التّي من خلالها يمكن الحد من تفاقمها؟"

ومنه تهدف هذه المداخلة إلى تحديد التأصيل النظري للبطالة وأهم أنواعها وعوامل انتشارها، والآليات التّي يتم الاعتماد عليها للحد من تفاقمها.

أولا: المفاهيم والإطار النظري للبطالة:

1/. تعريف البطالة:

البطالة في اللغة : بطل الشيء يبطل بطلاً ويطولا وبطلاناً ، ذهب ضياعاً وخسراً ، فهو باطل .

بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والدراسات الاجتماعية ، إلا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته ، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة ، التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة ، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة .

أن الشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلى الحصول عليه ولا يجده .

وجاء في معجم مصطلحات القوى العاملة البطالة هي : عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه .

ويقول الدكتور راشد البراوي : البطالة في أوسع معانيها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج . وجرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل .

وطبقاً لهذا المفهوم يكون العاطلون هو الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ، ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه .

يمكن تعريف البطالة على أنها تلك الفترة التي يقضيها العامل أو القادرون عن العمل (والذين يدخلون ضمن القوى العاملة) بدون عمل، وهنا لابد من التفريق بين البطالة ونقص العمالة، فهذه الأخيرة تعني نقص أيام العمل أو ساعاته أو نقص وسائل العمل، مما يحول دون العمل بكفاءة.

ففي إيطاليا مثلا لا يعمل العمال المؤقتين أكثر من 161 يوما في السنة، في حين يعمل العمال الدائمين طول السنة.

وفي الهند مثلا يقوم بالإنتاج الزراعي 65% من جملة القادرين عن العمل في الأرياف.

أما بالنسبة لنقص العمالة في المجال الصناعي فله معنى آخر، ويظهر ذلك جليا في المصانع التي تعاني من أزمة مالية أو كساد في منتجاتها بسبب عدم وجود أسواق داخلية أو خارجية، وبالتالي يلجأ المشرفون إلى تخفيض ساعات العمل حفاظا على عدد العمال.

بعد هذا العرض الوفي للتركيب الاقتصادي والاجتماعي للسكان فلابد من التطرق إلى مجال النشاط الاقتصادي.

أما سوق العمل : تتوقف سوق العمل أو فرص العمل التي يمكن أن تتوفر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذه الظروف تتأثر إلى حد كبير بالسلم والحرب والاستقرار السياسي والمخططات التنموية المنتهجة، وهذه الشروط تختلف من دولة أخرى فالازدهار الصناعي والاستقرار السياسي في الدول المتقدمة أدى إلى وفرة سوق العمل، وبالتالي أدى ذلك إلى استقطاب اليد العاملة من دول أخرى.

وهكذا يتضح مما تقدم انه ليس من السهل إن نجد تعريفاً عاماً شاملاً للبطالة .. ولكن يمكننا تحديد البطالة بأنها {الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه ، ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين}

يقصد بمصطلح البطالة في القواميس المتخصصة بأنّها حالة عدم الاستخدام التّي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذّين ليست لديهم فرص سانحة للعمل.

بينما تعرف البطالة " بشكل عام" بوصفها الحالة التّي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه، ولكنّه لا يجد العمل والأجر المناسبين.

" بيدا أنّ هذا التعريف في مضمونه العام غير محدد وغير دقيق، لأنّ الفرد لا يعد عاطلا إلا بعدد أن يصل إلى عمر معين يمكنّه أن يعمل عنده"، كذلك يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنّهم لا يبحثون عنه، لأنّهم أحيطوا تماما من جراء البحث عن العمل، بالإضافة إلى أنّ هناك بعض الأفراد الذّين يعملون لبعض الوقت على غير إرادتهم ويرغبون في العمل طيلة الوقت، ومثل هؤلاء الأفراد لا يدخلون ضمن العاملين لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع، وبالتالي لا يصلح هذا التعريف لقياس مفهوم البطالة، ولذلك وضعت منظمة العمل الدوليّة "ILO" شروطا أساسيّة لتحديد مفهوم العاطل [1] بأنّه الفرد الذّي لا يعمل أكثر من ساعة واحدة أثناء اليوم، ولكنّه قادر على العمل ويبحث عنه بنشاط [2].

ولقد برزت اتجاهات مختلفة في تناول مفهوم البطالة، ولعل أبرز هذه المفاهيم الكلاسيكيّة شيوعا هو ذلك الذّي يعرف البطالة بوصفها تلك الحالة التّي يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون

إلى قوّة العمل، والراغبون في العمل والقادرون عليه " م حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة أو كلّ ذلك أو بعضه" والباحثين عنه وأكنهم لا يجدونه. ([3])

وفقا لذلك يجمع الخبراء والمختصون على التعريف الذّي أوصت به منظمة العمل الدوليّة للبطالة بأنّها الحالة التّي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون جدوى. ([4])

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التّي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدّتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعيّة، وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

في التعريف الشاسع للبطالة الذّي أوصت به منظمة العمل الدوليّة، والذّي ينص على أنّ " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذّي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنّه لا يجده". ([5])

بإثراء التعريف السابق يمكن أن تحدد الحالات التّي يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:

- ✓ العمال المحبطين وهم في حالة بطالة فعليّة ويرغبون في العمل، ولكنّهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عمليّة البحث عن عمل، ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.
- ✓ الأفراد الذّين يعملون مدّة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنّه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- ✓ العمال الذّين لهم وظائف ولكنّهم أثناء عمليّة إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والعطل وغيرها من الأسباب.
- ✓ العمال الذّين يعملون أعمالا إضافيّة غير مستقرة ذات دخول منخفضة وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- ✓ الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذّين أحيلوا على التقاعد.
- ✓ الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذّين بصدد تنميّة مهاراتهم.
- ✓ الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
- ✓ الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعما أخرى أفضل.

" وعليه يتبين أنّه ليس كلّ من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كلّ من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين."

2- الدراسات السابقة:

1.2- الدراسات المحلية:

-الدراسة الأولى لـ شريفي صارة وحداد محمد، 2018م، بعنوان دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966 – 217م)، هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل ظاهرة البطالة في الجزائر من جذورها التاريخية من خلال التعرف على واقعها ومختلف البرامج وسياسات التشغيل التي سعت الحكومات المتعاقبة إلى انتهاجها في ظل الزيادة المستمرة للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحد من مشكلة البطالة في الجزائر يبقى مرتبط من جهة بالابتعاد عن الحلول الترقيعية خاصة تلك التي تمس جانب التشغيل المؤقت، ومن جهة أخرى تبني نمط تنموي جديد يرمي إلى تطوير القطاعات الأكثر إنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي، مما سوف يزيد من فرص المنظمين إلى السوق من إيجاد مناصب عمل كل حسب تطلعاته[6].

- الدراسة الثانية لـ نيميزار فاطمة، 2015م، بعنوان دور سياسة التشغيل في التخفيض من البطالة في الجزائر، حيث تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف دور سياسة التشغيل في التقليص من البطالة في الجزائر، حيث قدمت الباحثة في دراستها مدخل عام إلى البطالة والتشغيل، كذلك تطرقت إلى سياسة الإصلاحات الاقتصادية ومدى تأثيرها على البطالة والتشغيل، كما قمت بإبراز أجهزة التشغيل المستحدثة ودورها في معالجة البطالة في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن البطالة في الجزائر لم تكن متغيرا نسبيا منذ الاستقلال حيث كانت الدولة هي المسئولة عن التوظيف من خلال إستراتيجية التنمية المرتكزة على فلسفة التخطيط المركزي والتوجيه الإداري وقد نتج عن ذلك توظيف العمال على مستوى المؤسسات المملوكة للدولة حيث كان القطاع العام هو المنشأ والمحرك لفرص العمل[7]

- الدراسة الثالثة لـ بوزار صفية، 2014م، بعنوان فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014 م) في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، حيث تم التطرق خلال هذه الدراسة إلى أهم آليات التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة مع محاولة في تقييم نجاعتها في التقليل من زاهرة الفقر والبطالة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه حققت آليات التشغيل نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة، وبالتالي أدت إلى تخفيض وتقليص معدلات البطالة، ومن ثم

الفقر في الجزائر، إلا أنه تبقى تلك السياسات ومناصب الشغل ظرفية مما قد يؤدي إلى تكرار تفاقم الظاهرة[8]

-الدراسة الرابع لـ روابح عبد الباقي 2012م، بعنوان البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تدابير الحماية والدعم الاجتماعي للحد من اتساع ظاهرة البطالة والتخفيف من انعكاساتها المختلفة للمحافظة على النسيج الاجتماعي، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة تركيز عمليات الدعم والحماية لمستحقيها من الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للثروة ذات التكنولوجيات المتوسطة والعالية في إطار سياسة تنموية[9]

2.2- الدراسات العربية:

- الدراسة الأولى لـ محمد مازن الأسطل، 2014م، بعنوان العوامل المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين (1996 – 2012م)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي وقياس أثر بعض المتغيرات في معدل البطالة في فلسطين، ومن ثم الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات الموجهة للحكومة الفلسطينية للعمل بها من أجل التقليل من مشكلة البطالة في فلسطين، حيث توصلت الدراسة إلى أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من مجموعة من الاختلافات والتذبذبات الناتجة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية، أما من الناحية التطبيقية توصلت الدراسة إلى وجود علاقات إرتباطية وعكسية ذات دلالة إحصائية وتتفق مع النظرية الاقتصادية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في البطالة[10]

- الدراسة الثانية لـ جلال عبد القادر، 2014 – 2015م، بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة بالبلدان العربية والمتوسطة في خلق فرص عمل واقع البطالة في الدول العربية وسبل معالجتها عن طريق مختلف برامج التشغيل المعتمدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تهدف إلى تفعيل سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توصلت الدراسة إلى افتقار البلدان العربية إلى سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم في انب تشغيل عنصر الشباب، كما توصلت الدراسة إلى الدور المهم والفعال الذي تلعبه مختلف عمليات الدعم الموجهة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في نجاحها، نموها وتطورها خاصة في جانب توفير مناصب شغل جديدة[11]

- **الدراسة الثالثة لـ مؤيد سلطان، 2013م، بعنوان بناء نموذج للتنبؤ بحجم البطالة في مصر**، حيث هدفت الدراسة إلى بناء نموذج ARIMA لمشكلة البطالة في مصر هذا من جهة ومن جهة ثانية التنبؤ بمعدلات البطالة المستقبلية في مصر وفقا للنموذج المتنبأ به. حيث توصلت الدراسة إلى وضع نموذج لمشكلة البطالة مقبول اقتصاديا، إحصائيا، وقياسيا، كما توصلت الدراسة إلى التنبؤ بمعدلات البطالة المستقبلية للسنوات القادمة مثلا 9.73 مليون سنة 2017م[12].

- ❖ تم الاستفادة من هذه الدراسات في معرفة واقع البطالة في الجزائر بشكل خاص وفي الدولة العربية بشكل عام مثل فلسطين ومصر، كما تبين لنا أن الجزائر تعمل على تبني العديد من البرامج والسياسات التي تساعد على الحد من مشكلة البطالة وزيادة تفاقمها، وهذا ما تم إبرازه وتأكيده في دراستنا من خلال إبراز آليات الحد من البطالة.

3- أنواع البطالة:

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

3 . 1 . البطالة الاحتكاكية

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل([13]). وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم.

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات ...الخ.

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .

- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة و متجددة باستمرار.

3 . 2 . البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة([14]).

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد و الذي تسارعت وتيرتة عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ا ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى([15]).

3 . 3 . البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل([16]).

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا.

يتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد) و هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

4 . تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

4 . 1 . البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

4 . 2 . البطالة المقنعة و البطالة السافرة:

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل ، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية([17]).

4 . 3 . البطالة الموسمية و بطالة الفقر

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة ، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير

البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

4 . 4 . البطالة الطبيعية

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستوى العمالة الكاملة،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية.

5- عوامل انتشار ظاهرة البطالة في الجزائر:

أسباب البطالة في الجزائر تعدّ الجزائر إحدى الدول الإفريقيّة المزدحمة بالسكان، وهي من أكبر الدول العربية والإفريقيّة مساحةً، حيث يتركّز اقتصادها على قطاع النفط)المحروقات)، واعتماده كوسيلة أولية لتمويل إيرادات الدولة، ويتراوح معدّل البطالة في البلاد العربية حوالي 15%، بينما ترتفع نسبة البطالة في الجزائر إلى حوالي 10% وذلك حسب إحصائيات عام 2010، كما تتعدّد أسباب ظهور البطالة في الجزائر وتتفاوت من مجتمع لآخر، وتعود مشكلة البطالة فيها إلى العوامل الآتية([18]):

- **عوامل خارجيّة:**

هي مجموعة العوامل التي لا دخل للدولة بها ومنها :قلّة الوظائف وفرص العمل؛ بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان مقارنةً بالوظائف التي توفّرها الدولة .الركود والانكماش الاقتصادي، والتعرّض إلى أزماتٍ مالية في حال انخفاض أسعار النفط والمحروقات؛ وذلك بسبب تركز اقتصادها على قطاع النفط، وجعله الطريقة الوحيدة كمصدر ريع للدولة .قلة تمويل المشاريع الاقتصاديّة لزيادة إنتاجيتها، وتراجع النموّ الاقتصادي في الدول الصناعية .تأثر إيرادات خزينة

الدولة بتغير أسعار النفط؛ وهذا أدى إلى تعرّض الدولة لأزمات ماليّة متعدّدة، وبالتالي عدم قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل المؤسسات التي كانت قائمة عليها.

- **عوامل داخليّة:**

هي مجموعة العوامل التي تؤثّر على الإنتاج، وتؤدّي إلى البطالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومنها :التباين في التوزيع الجغرافي للسكان، حيث تتفاوت بعض المناطق في توزيع السكان، كما تتزايد نسبة البطالة في المناطق التي تحتوي على تجمّعات سكانية أكثر من المناطق التي يقل فيها نسبة عدد السكان، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل؛ ممّا يؤدّي إلى زيادة الضغط على الإنتاج واختلال سوق العمل .قلة التنسيق بين سوق العمل ومخرجات التكوين سواء الجامعي أو المهني والتعليم، بالإضافة إلى احتياجات العمل، حيث إنّ هناك تراجع في عائد التعليم بسبب عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف؛ وذلك نتيجة تولّي مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية التي تتبع في الغالب نفس طريقة نمط التعليم دون أن تطوّره، ممّا يؤدّي إلى زيادة عدد الخريجين عن سوق العمل، ووجود فائض في عدد الخريجين في تخصصات دون الأخرى .صعوبة وجود كفاءات معينة ذات خبرات ومهارات مطلوبة من الأيدي العاملة للحرف والصناعات الموجودة .عزوف الشباب عن الاستثمار المولد لمناصب العمل التي من شأنها أن ترفع من التنميّة، وتفضيلهم للنشاط التجاري الذي لا ينشأ عنه مناصب عمل كثيرة؛ وذلك بسبب عدم تقديم الدولة لأي مساعدات مالية أو قروض بنكية لمساعدة الشباب على الاستثمار الجيد .طريقة التفكير نتيجة لعوامل اجتماعيّة وثقافيّة، والتي تنشأ عن تفضيل العمل المأجور على غيره، مما يؤدي إلى إضعاف روح المبادرة والمنافسة بين الشباب .ضعف الحركة والنقل في بعض المناطق الجنوبية والهضاب العليا في الدولة؛ وهذا يعود إلى العامل الجغرافي الذي يؤدّي إلى رفض فرص عمل، أو عدم تلبية بعض عروض العمل التي تأتي من خارج المنطقة .اللجوء إلى سياسة العقد في العمل مما يؤدي إلى عدم توفر عمل بشكل دائم .تعرض بعض المؤسسات الاقتصادية للإفلاس؛ نتيجة ضعف نمو المشاريع الاقتصاديّة، وبالتالي يؤدّي إلى زيادة تكاليف إنتاجها ويؤثر على العامل ويؤدي إلى تصريحه من العمل إما بشكل جزئي أو كلي .

6- آليات الحد من تفاقم البطالة

تعد البطالة باعتبارها ظاهرة عالمية من بين أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم بالنظر لآثارها السلبية في مختلف مجالات و نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وحتى السياسية الأمر الذي جعل منها محل اهتمام الحكومات التي عملت من خلال مختلف وسائلها و إمكانياتها على إيجاد الحلول التي من شانها أن تعمل على خفض نسب البطالة ومعدلاتها والتخفيف من حدة أثارها.

وتعد دول العالم الثالث من أكثر دول العالم التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة ويرجع السبب في هذا إلى قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني وكذا عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل الأمر الذي دفع بها إلى دق نقوس الخطر و العمل على وضع برامج واليات و استراتيجيات بغية التقليل من أثارها على اعتبار أن ارتفاع نسبها إلى هذه المستويات سينعكس عليها سلبا ويجعلها تعيش في دوامة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤدي إلى زعزعة استقراره السياسي. (19)

ومن بين الآليات التي انتهجتها دول العالم الثالث بغية الحد من ظاهرة البطالة و حققت نجاحا كبيرا نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهذه الأخيرة قد احتلت مكانة هامة في مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو السائرة في النمو بالنظر لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية ، ناهيك عن دورها البارز في مجال محاربة البطالة، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك ، العمالة ، الادخار والاستثمار والصادرات ، إلى جانب مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدة البطالة من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية وبالتالي التخفيض من نسب البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية. إلى جانب كونها قادرة على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية ، وبتكلفة منخفضة نسبيا.

والمؤكد إن البطالة داء خطير إذا أصاب اقتصاد أي بلد فانه حتما سوف يصيبه في مقتل فيما لو غض الطرف عنه وتباطأ وتعثرت جهود الحد من انتشاره ومعالجته بشكل علمي مدروس. وليس من المنطقي والعدل إن تلقي تبعات وتكاليف المعالجة على قطاع ما بعينه دون بقية القطاعات الأخرى حيث انه كما معروف في علم الاقتصاد إن جميع القطاعات المنتجة للسلع والخدمات بشقيها العام والخاص ترتبط بمصير مشترك تؤثر وتتأثر فيما بينها. وعليه فان طرق معالجة البطالة تتقاسمها جميع القطاعات دون استثناء لان الجميع تقع عليه واجبات والتزامات كما لهم من حقوق.([20])

إن مشكلة البطالة هي من اخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم النامي عموما واقتصاديات البلدان العربية خصوصا نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما على المستوى الاجتماعي فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغتصاب والانتحار . وفيما يلي أهم التوصيات التي من شانها ان تجعل من عملية مكافحة البطالة امرأ ممكنا فيما لو خلصت النية وتوفر القابلية على التضحية من اجل الجميع دون التركيز على المنافع والعوائد الخاصة ومنها:([21])

- يقوم علاج مختلف صنوف البطالة على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد بما يحقق كفاءة إنتاجيه عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر كسباً مرتفعاً ومتنامياً يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس في المجتمع وارتقاء مستوى لرفاه البشرى مع الزمن من ناحية أخرى. ويعنى هذا الهدف المركب خلق فرص عمل أفضل من المتاح حاليا على جانبي الإنتاجية والكسب على حد سواء وأكثر بكثير من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة السافرة بحيث يمكن للمشتغلين فعلاً في أي نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسباً.

- يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال الاستثمار المكثف فى التعليم والتدريب المستمرين وفى الرعاية الصحية مع إبلاء عناية خاصة للمستضعفين الفقراء والنساء حتى

يتأهل الأفراد فى سوق العمل لفرص العمل الأفضل. وهذه مهمة تاريخية ليس لها إلا الدولة وعلى حد وفائها بهذه المهمة سيتحدد مدى خدمتها لغاية التقدم.

- حيث لا يُتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدى البطالة نظراً لتركيزه على الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال وخفيفة العمالة فيتعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم فى خلق فرص العمل مع تخليق تضافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث. ويطلب تحقيق ذلك الهدف، تمكين عموم الناس خاصة الفقراء من الأصول الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشرى. ويأتي على رأس القائمة الائتمان بشروط ميسرة والأرض والماء فى المناطق الريفية حيث يعيش أكثر الفقراء. كذلك يتعين توفيرا لبيئة القانونية والإدارية لتسهيل قيام المشروعات الصغيرة ورعايتها حيث تتسم هذه المشروعات بالضعف وارتفاع احتمال الفشل. ويمثل ذلك التوجه - إن قام - تحولاً جذرياً في بيئة الاستثمار الحالية التي توفر الحوافز كل الحوافز لرأس المال الكبير بينما تترك المستثمر الصغير قليل الحيلة بالتعريف يرزح تحت ثقل أقسى العوائق التمويلية والإدارية والتسويقية.

- وقد تتطلب مكافحة البطالة - خاصة فى البداية - توفير فرص عمل من خلال الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية مما يحقق غرضاً مزدوجاً:

- ✓ تشغيل مكسب للفقراء.
- ✓ تحسين البنية الأساسية والتي هي بحاجة لتطوير ضخم ومستدام.

-ويتضح من التوجهات الموصى بها ضخامة العبء الملقى على الدولة ولن يقوم به طرف آخر مما يثير مفارقة قوية بين الحد من دور الدولة في سياق إعادة الهيكلة الرأسمالية في إطار سياسات التكيف الهيكلي من ناحية وبين مهام الدولة في حفز التنمية المولدة لفرص العمل الكافية لمكافحة فعالة للفقر من ناحية أخرى. وفى النهاية فإن بلوغ التوجهات الإستراتيجية السابقة غاياتها فى مكافحة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى فى البنية الاقتصادية والسياسية تشمل:

- ✓ زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها في إطار من سيادة القانون التامة.
- ✓ استقلال للقضاء على التبعية استقلال غير منقوص.
- ✓ إصلاح الخدمة الحكومية وإقامة نظم فعالة للضمان الاجتماعي.
- ✓ إصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية ومسئولة أمامهم بفعالية.
- ✓ تمكين وتقوية مؤسسات المجتمع المدني الجماهيرية بحق حتى يصبح لعموم الناس وللفقراء خاصة صوت مسموع في الشأن العام.
- ✓ دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل تتناسب وقدراته.
- ✓ التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب والتأهيل للقوى البشرية العاملة وتلك التي تقف في طابور البحث عن فرصة للعمل.
- ✓ الارتقاء بمستوى التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية من خلال الاستثمارات الموجهة والمدروسة باتجاه البنية التحتية.
- ✓ إصدار القوانين الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي مع مراعاة تحديد سبل ووسائل الاستثمار الأجنبي بحيث لا تؤدي الى نتائج ضارة وسلبية على الاقتصاد حيث إن رأس المال الأجنبي لا يهتم إلا بتحسين مستويات عوائده الربحية سواء عن طريق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة له أو من خلال مساهماته في تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج دون إعادة استثمارها من جديد في اقتصاد الدولة المضيفة. فضلا عن دور رأس المال الأجنبي الذي يعمل وفق أجندته التي تكفل له حماية عوائده المتحققة فضلا عن سياساته التشغيلية من خلال استخدام العمالة الخارجية التي تتسم بالكفاءة المتطورة والابتعاد عن استخدام العمالة المحلية إلا في حدود العمل الغير ماهر الأمر الذي يضعف من إمكانية استفادة العمالة المحلية من تطوير إمكانياتها.
- ✓ العمل على وضع قاعدة معلومات حديثة للقوى العاملة تشتمل على التصنيفات والتفريعات الأساسية، وذلك نظراً لأهميتها في تسهيل عملية البحث العلمي، ولدعم دقة نتائجه في تمثيل الواقع ووصفه وتقييمه.

- ✓ نظراً لارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التركيبة السكانية ومحدودية خيارات العمل المتاحة لها في الوقت الراهن يتعين إتاحة الفرصة أمامها بشكل أكبر للإسهام في قوة العمل وذلك من خلال توسيع مجالات نطاق عمل المرأة وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة.
- ✓ اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل حركة انتقال الأيدي العاملة من مهنة إلى أخرى ، وإزالة ما يعترض هذه الحركة من صعوبات تتعلق باعتبارات اجتماعية أو نفسية معينة أو إدارية، و تحقيق نمو متوازن في نسب العمالة الوطنية في جميع المناطق بإتباع سياسة مناسبة لتوطين الصناعة وفق ظروف كل منطقة.
- ✓ اتخاذ الإجراءات والوسائل لزيادة عائد الصادرات و تجنب التقلبات العنيفة في هذا العائد و تشجيع الاستعانة برأس المال الأجنبي ووضع التسهيلات المناسبة له حتى لا تتعرض سياسات العمالة إلى صعوبات تؤدي إلى فشلها نتيجة اختلال في ميزان المدفوعات في الدولة.
- ✓ وأخيرا فان مستوى حجم الاستثمارات و بالتالي مدى سرعة التغلب على البطالة أو مدى امتصاص العاطلين يتوقف على مدى كفاية رأس المال اللازم لحجم الاستثمارات المطلوبة و اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقييد الاستهلاك وإعادة توزيعه بحيث تتجه كل زيادة ممكنة من الناتج القومي إلى الاستثمار ، و في مقدمة هذه الوسائل إتباع سياسة مالية فعالة و سياسة هادفة للأجور وسياسة إدارية حازمة.

ومنه فإنّ من أهم آليات الحد من تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر هو العمل على تطوير القطاعات الإنتاجيّة الأخرى والاقتصاديّة والزراعيّة وتوسيعها بشكل أفضل في العمل، وعدم الارتكاز فقط على النفط كمصدر ريع للدولة هذا من ناحيّة، ومن ناحيّة ثانيّة التنسيق بين نظام التعليم وسوق العمل، وذلك لاستيعاب التخصصات المطلوبة والعمل على تشغيل المنفعة العامة من الكثافة السكانيّة العاليّة من خلال وضع برنامج معين يتيح لكافة العمال العاطلين بالعمل والإنتاج في سوق العمل، بالإضافة إلى ذلك مساعدة الدولة على تشجيع الشباب وتنميّة روح المبادرة لديهم من خلال تقديم قروض بنكيّة ومساعدات للقيام بمشاريع استثمارية والمساعدة في رفع التنميّة.

خاتمة:

تعد مشكلة البطالة كما أوضحنا في البحث واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية، كما تعتبر أيضاً أحد التحديات التي يجب على الدول العربية الانتباه لها حاليا . حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات و الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها. وعليه وجب ضرورة اتخاذها التدابير التالية :

- السعي لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .
- ربط البرامج التعليمية والتدريبية في الدول العربية باحتياجات سوق العمل بها.
- ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية و التي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة إذا ما لقيت الدعم اللازم من طرف الحكومات العربية.
- توفير رؤوس الأموال و ذلك من خلال اعتماد إستراتيجية عربية موحدة لاسترداد الأموال العربية المهاجرة.
- إعادة بعث نشاط لجان الزكاة لتمويل بعض المشروعات الفردية الخاصة و التي من شأنها التقليل من أزمة البطالة.

قائمة الإحالات والهوامش:

([1])مصطفى خلف عبد الجواد: علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2009م، ص 392.

([2])مصطفى خلف عبد الجواد: المرجع السابق، ص 393.

([3])المرجع نفسه، ص 393.

([4])رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 0997م، ص 30.

([5])بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2003م، ص 391.

([6])صارة شريفي ومحمد حداد: دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966 – 2017م)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018م، ص 184.

([7]) فاطمة نيميزار: دور سياسة التشغيل في التخفيض من البطالة في الجزائر، مجلة مقالات ومحاضرات صادرة عن مخبر البحث LANCOMNET، العدد 3، 2015م، ص 157.

([8]) صارة شريفي ومحمد حداد: المرجع السابق، ص 186.

([9]) سليم مجلخ: محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2016م، 61.

([10]) سليم مجلخ: المرجع نفسه، ص 62 – 63.

([11]) المرجع نفسه، ص 63.

([12]) المرجع نفسه، ص 64.

([13]) البشير عبد الكريم: تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكليّة والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (01)، 2004م، ص 152.

([14]) بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص 393.

([15]) رمزي زكي: مرجع سابق، ص 32.

([16]) مصطفى خلف عبد الجواد: مرجع سابق، ص 400.

([17]) بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود: مرجع سابق، ص 380.

([18]) علي عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 2005م، ص 446.

([19]) مصطفى عمر حمادة: دراسات في علم السكان، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 2008م، ص 375.

([20]) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الفقر والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007م، ص 165.

([21]) رمزي زكي: مرجع سابق، ص.ص، 203-206.

قائمة المراجع:

(1) مصطفى خلف عبد الجواد: علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2009م.

(2) رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997م.

(3) بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2003م.

(4) صارة شريفي ومحمد حداد: دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966-2017م)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018م، ص 184.

(5) فاطمة نيميزار: دور سياسة التشغيل في التخفيض من البطالة في الجزائر، مجلة مقالات ومحاضرات صادرة عن مخبر البحث LANCOMNET، العدد 3، 2015م، ص 157.

(6) سليم مجلخ: محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2016م،

(7) البشير عبد الكريم: تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكليّة والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (01)، 2004م.

(8) علي عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 2005م.

(9) مصطفى عمر حمادة: دراسات في علم السكان، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 2008م.

(10) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الفقر والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007م.